كانون أول/ديسمبر ٢٠٢١

النشرة الإخبارية

العدد كانون أول/ديسمبر ٢٠٢١ | إضاءات وأفكار

BetterWork Jordan

في هذا العدد:

استراتيجية وطنية لقطاع صناعة الألبسة

تقوية رأس المال البشري الأردني وتحسين بيئة الأعمال

تقوية التعاون لتعزيز قطاع صناعة الألبسة

تضافر الجهود لتحسين الأداء الاقتصادي وامتثال المنشآت التنظيمي

دعم اتفاقية الاتحاد الأوروبي والأردن بشأن قواعد المنشأ

تعزيز العمل اللائق والنمو الاقتصادي من خلال مبادرة تبسيط قواعد المنشأ

بناء قدرات مفتشي ومفتشات العمل

خطة عمل لتطوير نظام تفتيش العمل في الأردن

سياسة الصحة النفسية والتوعية

تعزيز التواصل مع العمالة وإرشاد مصانع الألبسة

لمزيد من المعلومات:

برنامج عمل أفضل/الأردن (Better Work Jordan)

شارع تيسير نعناعة، عبدون الجنوبي، عمان – الأردن

هاتف: 96265925778+ فاكس: 96265925779+ البريد الإلكتروني: jordan@betterwork.org

الموقع الإلكتروني: betterwork.org

International Labour Organization

IFC International Finance Corporation WORLD BANK GROUP

الأصدقاء الأعزاء،

مع نهاية عام ٢٠٢١، يواجه الأردن تحديات جديدة ناجمة عن ارتفاع إصابات فيروس كورونا المستجد (كوفيد-١٩). ومع ذلك، يستمر قطاع صناعة الألبسة الأردني في الحفاظ على درجة تكيفه مع تلك التحديات، في وقت تستمر فيه الحكومة في تقديم اللقاحات للجميع، واتخاذ تدابير احترازية أكثر.

في نفس الوقت، تحققت مجموعة من الإنجازات الجوهرية المتمثلة في إنشاء وحدة برنامج "عمل أفضل" في وزارة العمل وإدراجها في الهيكل التنظيمي بموجب مذكرة تفاهم مشتركة وقعت عام ٢٠٢٠. يأتي هذا الإنجاز ضمن خطة الاستدامة لبرنامج "عمل الأفضل" الهادفة إلى نقل أدوات ومنهجيات التقييم تدريجيا إلى وزارة العمل.

تتخطى جهود برنامج "عمل أفضل - الأردن" التعاون مع وزارة العمل، إذ يسعى البرنامج وأصحاب المصلحة إلى تطوير القدرات المحلية والاستفادة كاملا من الفوائد الاقتصادية والاجتماعية لقطاع صناعة الألبسة الأردني، إضافة إلى قطاعات أخرى مثل الصناعات البلاستيكية، الهندسية، والكيميائية. يعمل برنامج "عمل أفضل - الأردن" بالتعاون مع الشركاء الوطنيين على تطوير استراتيجية للسنوات العشر القادمة تهدف إلى بناء قدرات رأس المال البشري الأردني وتعزيز بيئة الأعمال. نوقشت استراتيجية القطاع هذه خلال المنتدى السنوي الـ ١٣ لأصحاب المصلحة، وهو منصة رئيسية للتعاون بين المكونات الثلاثية (الحكومة، جهات العمل، والعمالة) والجهات المشترية.

بناء على هذه الجهود، تتطلع استراتيجية المرحلة الرابعة لبرنامج "عمل أفضل - الأردن" بحلول عام ٢٠٢٧ إلى إيجاد قطاع صناعة ألبسة أردني تنافسي، يرتكز على التعاون بين أصحاب المصلحة، يحفز التنمية الاقتصادية الوطنية، يحد من الفقر، ويحترم الحقوق الأساسية لجميع فئات العمالة.

منذ إطلاق البرنامج قبل ١٣ عامًا، أقام برنامج "عمل أفضل - الأردن" شراكات أسهمت في تحسين ظروف العمل، خاصة فيما يتعلق بالصحة والسلامة المهنيتين، والعمل القسري، وتضمنت تأسيس علاقات صناعية سليمة من خلال اتفاقيات المفاوضة الجماعية الموقعة بين منظمات جهات العمل والنقابة العمالية، إضافة إلى تعزيز علاقة الشراكة مع وزارة العمل.

ومن الأهمية بمكان ان برنامج "عمل أفضل - الأردن" يحدث بالفعل تغييرا في المواقف والسلوكيات في قطاع صناعة الألبسة، بشراكة مع أصحاب المصلحة.

الحفاظ على هذه الإنجازات وتطويرها، والعمل في نفس الوقت على مواجهة التحديات، يتطلب التعاون، الحوار، الشمولية، والشفافية، بالإضافة إلى بناء علاقات صناعية قوية. سيخدم ذلك القطاع ككل، مع ضمان عدم استبعاد أي فئة.

فريق عمل برنامج «عمل أفضل - الأردن»

٩٥
مصنعا

٤٦
تقرير تقييم

٦٦,٥٦٨
عاملا/عاملة في مصانع مسجلة

١٦٠
زيارة استشارية

٢,٨٤٢
متدربا/متدربة

٢١
جهة مشترية دولية

استراتيجية وطنية لقطاع صناعة الألبسة

تطوير القدرات المحلية ضروري للاستفادة الكاملة من المنافع الاقتصادية والاجتماعية لقطاع صناعة الألبسة في الأردن.

يعمل برنامج "عمل أفضل - الأردن" بشراكة مع أصحاب المصلحة على تطوير استراتيجية تستند إلى الأولويات للسنوات العشر القادمة لتحقيق الاستقلالية، النمو الشمولي، وتعميم منافع قطاع صناعة الألبسة.

تتمحور الاستراتيجية، التي لا تزال في مرحلة التفاوض، على ثلاثة أهداف شاملة ومترابطة تتوافق مع الأولويات الاقتصادية الوطنية للأردن للأعوام ٢٠٢١-٢٠٢٣:

- تحسين بيئة الأعمال، بما في ذلك الشفافية، الدعم المؤسسي، والتوافق؛
- بناء وتعزيز قدرات رأس المال البشري الأردني وتوفير فرص التشغيل؛ و
- إعداد استراتيجية للتسويق والنمو لاستقطاب الاستثمارات وزيادة الصادرات.

تتطلع الاستراتيجية إلى تعزيز تنافسية قطاع صناعة الألبسة الأردني في الأسواق المحلية والعالمية من خلال إيجاد صناعة مربحة، مستدامة، أخلاقية، وعادلة تستمر في السعي لتوفير فرص عمل لائق.

لتحسين بيئة الأعمال، تقترح الاستراتيجية تعديل البرامج والسياسات العامة الحالية، تعزيز التواصل المنسق مع الجهات المانحة، ترويج الاستثمارات استراتيجيا، نقل صناعة الألبسة لمناطق جغرافية جديدة، وإطلاق حملات تسويقية.

كوفيد-١٩: على مستوى القطاع

٧,٣٠١
حالات كوفيد-١٩ الكلية

٦١,٦١٦
اللقاحات

لمزيد من التفاصيل، يرجى التحقق من تحديثات COVID-19.

كوفيد-١٩ : على مستوى البلد

١,٠٥٢,٨٦٨
حالات كوفيد-١٩ الكلية

٣,٩٢٥,٦٥٠
جرعتان من اللقاح

٤٢,٨٣٥
الحالات النشطة

١٢,٤٨٧
الوفيات

تقوية التعاون لتعزيز قطاع صناعة الألبسة

وقع برنامج "عمل أفضل - الأردن" وغرفة صناعة الأردن، الجهة الرئيسية الممثلة للقطاعات الصناعية في الأردن، بما في ذلك قطاع صناعة الألبسة، مذكرة تفاهم لعامين في ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١ لتعزيز أداء المنشآت الاقتصادي وتحسين درجة امتثالها لقانون العمل ومعايير العمل الدولية.

سيعمل الطرفان، اللذان سبق لهما توقيع اتفاقية تعاون في ٢٠١٧، على تحسين أداء وتنافسية الشركات والمصانع، تبادل الخبرات الفنية بشأن العمل والعمالة، تطوير قطاع الصناعة الوطنية بما في ذلك الشركات الصغيرة والمتوسطة، ودعم وتحفيز جهات العمل للامتثال الكامل لقانون العمل والمعايير الرئيسية لمنظمة العمل الدولية.

بموجب مذكرة التفاهم، سيتعاون برنامج "عمل أفضل - الأردن" وغرفة صناعة الأردن على توظيف باحث/باحثة في مجال الاقتصاد، وخبير/خبيرة محلية، إلى جانب فريق مختص محلي ودولي لإعداد دراسة عن القيمة المضافة لقطاع صناعة الألبسة.

تغطي مذكرة التفاهم شركات الألبسة المسجلة في برنامج "عمل أفضل - الأردن"، والشركات المستفيدة من اتفاقية تبسيط قواعد المنشأ بين الأردن والاتحاد الأوروبي، وتشمل كذلك خدمات التدريب والاستشارات المقدمة للشركات الصغيرة والمتوسطة خارج برنامج "عمل أفضل - الأردن.

الاجتماع الـ ٤٧ للجنة الاستشارية الثلاثية لمشروع "عمل أفضل-الاردن"

ناقشت اللجنة الاستشارية الثلاثية لمشروع عمل أفضل الاردن حالة التشغيل في القطاع، وجعلت من تحديث مساكن العمال/العاملات أولوية.

حيث عقدت اجتماعها الـ ٤٧ وجاهيا، بعد ١٨ شهر من اجتماعات عن بعد بسبب تداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-١٩)، وناقشت ملاحظات البرنامج عن ساعات العمل الطويلة وفترات الراحة غير الكافية للعمال/العاملات.

لمزيد من التفاصيل من هنا.

نحو قطاع صناعة ألبسة مزدهر

يمثل المنتدى السنوي لأصحاب المصلحة منصة مهمة للتعاون بين المكونات الثلاثية (الحكومة، جهات العمل، والعمالة) والجهات المشترية.

للمرة الأولى، استضاف برنامج "عمل أفضل - الأردن" وجمعية مصدري الألبسة، الإكسسوارات، والمنسوجات الأردنية، المنتدى السنوي الـ ١٣ لأصحاب المصلحة في تشرين ثاني/نوفمبر ٢٠٢١. جسدت هذه الخطوة مرحلة مهمة في علاقة الشراكة بين الطرفين بعد سنوات من التعاون المشترك، إذ عمل برنامج "عمل أفضل - الأردن" والجمعية على بناء قدراتها.

خلال المنتدى، ناقش أصحاب المصلحة في قطاع صناعة الألبسة، بما في ذلك ممثلين/ممثلات من الحكومة، جهات عمل، جهات مشترية دولية، والمجتمع المدني، سبل تحسين ظروف العمل، تحفيز نمو الصناعة، واستقطاب مزيد من العمالة الأردنية. ناقش قادة القطاع أبرز الإنجازات التي تضمنت خفضا حادا في معدلات العمل القسري، إضافة إلى التحديات المستمرة مثل البطالة والعمل الإضافي غير المنظم.

استعرضت الجهات المشاركة الاستراتيجية الوطنية لقطاع الألبسة التي تهدف إلى تحسين بيئة الأعمال والقدرات المؤسسية، إلى جانب إمكانات النمو في القطاع والجهود المبذولة لتحسين حصول العمالة على ظروف عمل ومعيشة صحية وسليمة. سلط المنتدى الضوء على أهمية تعزيز صوت وتمثيل العمالة في القطاع وسوق العمل بصورة فاعلة.

أدت الجهات المشترية دورًا نشطًا في القطاع خلال عام ٢٠٢٠، وشجعت المصانع على احترام حقوق العمالة وضمان توفير شروط العمل اللائق. يأمل برنامج "عمل أفضل - الأردن" الحفاظ على هذا المستوى من المشاركة في المستقبل. وتؤدي الجهات المشترية دورًا أساسيًا في حماية حقوق العمالة، خاصة في أوقات الأزمات.

استراتيجية المرحلة الرابعة لبرنامج "عمل أفضل - الأردن"

في الوقت الذي يتطلع فيه برنامج "عمل أفضل الأردن" إلى إطلاق المرحلة الرابعة من البرنامج في تموز/يوليو ٢٠٢٢، يعمل البرنامج عن كثب مع أصحاب المصلحة لإعداد استراتيجية خمسية لعمليات البرنامج.

تسترشد استراتيجية المرحلة الرابعة لبرنامج "عمل أفضل - الأردن" برؤية مشتركة تتمثل في إيجاد قطاع صناعة ألبسة تنافسي يسهم في دفع التنمية الاجتماعية-الاقتصادية، يحد من الفقر، ويحترم الحقوق الأساسية لجميع فئات العمالة. لتحقيق هذه الرؤية، التزمت أصحاب المصلحة من الحكومة، القطاع الخاص، والنقابة العامة للعاملين/العاملات في صناعة الغزل، النسيج، والألبسة في تعزيز ضوابط حوكمة سوق العمل لضمان احترام وحماية حقوق العمالة، تحسين التنافسية في القطاع، وتعزيز إسهامه في الاقتصاد الأردني.

بحلول ٢٠٢٧، تسعى أصحاب المصلحة إلى تأدية دور قيادي في الحفاظ على إنجازات برنامج "عمل أفضل - الأردن" في قطاع صناعة الألبسة وتعزيزها. ومن خلال الشراكة الوثيقة مع البرنامج، ستعمل هذه الأطراف على تطوير قدراتها لإكمال المهام الموكلة إليها في مجال المراقبة والإشراف، ومعالجة لحالات عدم الامتثال في القطاع. ونظرًا لأن تحقيق هذا الهدف يتطلب تعاونا فاعلا بين المكونات الثلاثية (الحكومة، جهات العمل، والعمالة)، ستعمل أصحاب المصلحة مع برنامج "عمل أفضل - الأردن" على إقامة حوار اجتماعي فعال يجمع الجهات الممثلة للقطاع. سيشمل ذلك تمكين اللجان الثنائية (الإدارة والعمالة) على مستوى المصانع، إلى جانب إنشاء مجلس قطاعي لإتاحة اتخاذ قرارات سليمة قائمة على الأدلة بشأن قضايا القطاع.

دعم اتفاقية الاتحاد الأوروبي والأردن بشأن قواعد المنشأ

في عام ٢٠٠٢، وقع الأردن اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي أتاحت إنشاء منطقة تجارة حرة بين الطرفين. خضعت الاتفاقية إلى مراجعة في ٢٠١٦، حين وافق الأردن على تبسيط متطلبات قواعد المنشأ كجزء من استجابة الاتحاد الأوروبي الأوسع نطاقًا لأزمة اللجوء السوري. هدفت التعديلات إلى تعزيز القدرة التنافسية التجارية للأردن، دعم المجتمعات المستضيفة، وتعزيز استحداث فرص التشغيل للعمالة الأردنية والسورية. من خلال اتفاقية تبسيط قواعد المنشأ، افتتح الاتحاد الأوروبي أسواقًا لسلع صنعت في وحدات إنتاج في الأردن تضمنت نسب محددة من العمالة السورية اللاجئة، بهدف توفير فرص تشغيل للعمالة الأردنية وللعمالة السورية اللاجئة، وزيادة صادرات الأردن للاتحاد الأوروبي.

وقعت وزارة العمل، الاتحاد الأوربي، ومنظمة العمل الدولية اتفاقية تعاون لدعم تنفيذ المخطط وضمان توفير ظروف العمل اللائق في الشركات المصدرة إلى الاتحاد الأوروبي.

خلال المرحلة الأولى (كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ – كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠)، حدد التعاون بين الاتحاد الأوروبي ومنظمة العمل الدولية الإطار العام للمنظمة لدعم ومتابعة آليات الإشراف، والمساعدة الفنية. أنشأت منظمة العمل الدولية شراكة مع أصحاب المصلحة الوطنية والقطاع الخاص لتعزيز القدرات وتيسير استحداث فرص عمل لائق للعمالة الأردنية والسورية على حد سواء. ساعدت التدخلات على بناء شبكات تواصل بين الباحثين/الباحثات عن العمل وشركات القطاع الخاص من خلال خدمات التشغيل. يأتي ذلك استكمالًا للتعاون المتواصل بين منظمة العمل الدولية ووزارة العمل، ودعما لبرنامج "عمل أفضل - الأردن" في توسعة نطاق خدماته الأساسية لقطاعات أخرى غير قطاع صناعة الألبسة.

تسعى المرحلة الثانية (كانون ثاني/يناير ٢٠٢١ – تشرين ثاني/نوفمبر ٢٠٢٢) إلى تكثيف الجهود لخلق مزيد من الفرص بموجب اتفاقية قواعد المنشأ. سيشمل الدعم بناء قدرات جهة وطنية لجمع وتحليل بيانات ومعلومات عن قواعد المنشأ، بهدف مواجهة التحديات وتحقيق فائدة أفضل من الاتفاقية، إلى جانب بناء وتعزيز قدرات وكفاءة التفتيش في وزارة العمل.

تتضمن الجهات المستفيدة الباحثين/الباحثات عن العمل من الجنسيتين الأردنية والسورية، العمالة من جميع الجنسيات، أصحاب المصلحة الحكومية الرئيسية، بما في ذلك وزارة العمل ووزارة الصناعة والتجارة والتموين، أصحاب/صاحبات العمل في القطاع الخاص، والنقابات العمالية.

بناء قدرات مفتشي ومفتشات العمل

تركز خطة الاستدامة لبرنامج "عمل أفضل - الأردن" على بناء قدرات أصحاب المصلحة لتقديم خدمات البرنامج الرئيسية مع ضمان جودتها. تعمل مختلف أصحاب المصلحة المشاركة بموجب نطاق مهام محدد أساسا، فيما يركز برنامج "عمل أفضل - الأردن" على تعزيز قدرة، فاعلية، ومسؤولية هؤلاء الشركاء.

تماشيًا مع خطته المحددة، يسعى البرنامج إلى نقل أدوات ومنهجيات التقييم تدريجيًا لوزارة العمل. في شهر أيار/مايو ٢٠٢٠ تحقق إنجاز كبير تمثل في توقيع مذكرة تفاهم بين منظمة العمل الدولية ووزارة العمل لإنشاء وحدة برنامج "عمل أفضل" داخل الوزارة.

في تعليقه على هذا الإنجاز، قال هيثم النجداوي، مدير مديرية التفتيش في الوزارة: "تأمل الوزارة أن تسهم وحدة برنامج عمل أفضل في تشجيع القطاع الخاص على الامتثال للمعايير القانونية للعمل اللائق في جميع القطاعات. بدأت هذه المبادرة في قطاع صناعة الألبسة، ونتطلع لتوسعتها لتشمل جميع القطاعات الأخرى."

أصبحت هذه الوحدة أحد أجزاء الهيكل التنظيمي لوزارة العمل، وتعمل تحت إشراف مديرية التفتيش. يجري حاليًا العمل على إنشاء ثلاث وحدات "عمل أفضل - الأردن" في العاصمة عمّان، ومدينتي إربد شمالا، والكرك في الجنوب.

سيقدم برنامج "عمل أفضل - الأردن" الدعم من خلال بناء قدرات الوحدة إلى جانب تقديم التدريب المتواصل وتنظيم برامج الإعارة لمفتشي ومفتشات العمل.

سيضمن فريق تفتيش العمل من مستشاري/مستشارات المنشآت الذي، إلى جانب فريق مشروع الاتحاد الأوروبي داخل وحدة "عمل أفضل" تقديم التدريب والإرشاد المستمر في إطار برنامج الإعارة ومشروع التعاون بين الاتحاد الأوروبي ومنظمة العمل الدولية، الذي سينفذ كذلك مرحلة أولية لأدوات ضبط/ضمان جودة كفاءة أداء تفتيش العمل.

ستخضع السلوكيات الفنية وغير الفنية لـ ١٨١ مفتش/مفتشة عمل ورؤساء/رئيسات أقسام في مديرية التفتيش إلى اختبارات وتقييمات قبل إلحاق بعض هؤلاء المفتشين/المفتشات في برنامج بناء قدرات يستند إلى الاحتياجات.

بموجب مذكرة التفاهم، ستقدم منظمة العمل الدولية / برنامج "عمل أفضل - الأردن" لوزارة العمل مساعدة فنية لحوسبة أنشطة التفتيش من خلال نظام تفتيش إلكتروني، إنشاء غرفة مراقبة التفتيش، ووضع آلية فاعلة لاستلام ومعاجلة شكاوى العمالة.

ستنفذ خطة عمل برنامج "عمل أفضل - الأردن" ووزارة العمل جنبًا إلى جنب مع مجموعة من الأنشطة المساندة، إضافة إلى العمل على تعزيز العلاقات مع الاتحاد العام لنقابات عمال/عاملات الأردن، وغرفة صناعة الأردن، ورفع مستوى التوعية بقانون العمل وبمعايير العمل الدولية.

سياسة الصحة النفسية والتوعية

خلال السنوات الأخيرة، أصبحت الصحة النفسية للعمالة قضية بارزة في قطاع صناعة الألبسة، والتي يعالجها برنامج "عمل أفضل - الأردن" من خلال مشروع دعم الصحة النفسية الذي أطلق في بداية عام ٢٠٢١. يهدف البرنامج إلى تعزيز قدرة العمالة في قطاع الألبسة على التكيف ضد مخاطر الصحة النفسية، وحث العمال والعاملات على طلب الدعم النفسي-الاجتماعي عند الحاجة. يسعى المشروع إلى تطوير نظام إحالة للصحة النفسية، لضمان حصول العمالة على خدمات الدعم النفسي-لاجتماعي اللازم. تحسين الدعم النفسي-الاجتماعي سيشجع العمالة على طلب الدعم وتعزيز قدرتها على التكيف، مع الإسهام في زيادة الإنتاجية والأرباح، وتحسين الاستقرار في مكان العمل، والحد من التغيب عن العمل.

في حزيران/يونيو ٢٠٢١، أطلق برنامج "عمل أفضل - الأردن" مشروع دعم الصحة النفسية خلال اجتماع رئيسي مع الجهات الممثلة لقطاع صناعة الألبسة في الأردن، موضحًا الدور الذي ستؤديه هذه المبادرة في تقديم الدعم والمساعدة لتحسين الصحة النفسية للعمالة في القطاع.

احتفالًا باليوم العالمي للصحة النفسية (١٠ تشرين الأول/ أكتوبر)، أطلق برنامج "عمل أفضل - الأردن" حملة "صحتك النفسية مهمة" (#Your_mental_health_matters). هدفت هذه الحملة إلى رفع مستوى التوعية بالصحة النفسية من خلال الفنون العامة، وإلى معالجة الوصمة الاجتماعية المرتبطة بهذه القضايا بين العمالة في مصانع الألبسة. بدأت الحملة برسم جدارية كبيرة على أحد مباني شركة جرش لصناعة الملابس والأزياء في منطقة سحاب في محافظة العاصمة، وحملت عنوان "بجعة سحاب"، لتحفيز النظرة الإيجابية تجاه قضايا الصحة النفسية.

في إطار حملة التوعية، نظم برنامج "عمل أفضل - الأردن" فعاليات اجتماعية للعمالة في المناطق الصناعية في إربد والضليل من خلال إقامة أنشطة تحفز الرعاية الذاتية، وألعاب تفاعلية للتعامل مع ضغوطات العمل، بالإضافة إلى الاستخدام الآمن لقنوات الإعلام الاجتماعي. شارك نحو ١,٠٠٠ عامل وعاملة من خمس جنسيات في هذه الفعاليات، حيث وزع برنامج "عمل أفضل - الأردن" منشورات وإرشادات عن الصحة النفسية.

لمزيد من التفاصيل عن الفعالية من هنا.

في تشرين أول/أكتوبر ٢٠٢١، عقد برنامج "عمل أفضل - الأردن" وأصحاب المصلحة، بما في ذلك إدارات المصانع، ندوة صناعية استعرضت النسخة الأولى من سياسة الصحة النفسية في مكان العمل التي تقدم دعما وتوجيها لمصانع الألبسة بشأن سبل تحسين الصحة النفسية للعمالة. أبدت أصحاب المصلحة الوطنية التزامها بالصحة النفسية للعمالة كما هو واضح من خلال إدراج أدوار محددة لجهات العمل في اتفاقية المفاوضة الجماعية ٢٠١٩ لدعم احتياجات الصحة النفسية للعمالة. تنص المادة (١١) من الاتفاقية على توفير الرعاية الجسدية والنفسية للعمالة من قبل المصانع.

على جهات العمل والمديرين/المديرات اتخاذ الإجراءات المطلوبة للحد من مخاطر الصحة والسلامة والقضاء عليها في مكان العمل. وبالمثل، فيما يتعلق بالأمراض النفسية، يتعين على جهات العمل تحديد الممارسات، الأفعال، أو الحوادث التي قد تتسبب أو تسهم في الإضرار بالصحة النفسية للعمالة، واتخاذ الإجراءات اللازمة للقضاء على هذه المخاطر أو الحد منها.

وفقًا لتقييم سريع للعمالة في قطاع الألبسة في الأردن، أثرت جائحة كوفيد-١٩ بصورة كبيرة على عمالة مصانع الألبسة، وعلى صحة العمال/العاملات النفسية، التي طالما شكلت مصدرا للقلق. كشفت بيانات دراسة استطلاعية جمعت في عام ٢٠٢٠ من ١,٥٠٠ عامل/عاملة أن ٣٣٪ من العمالة في القطاع تعاني من الاكتئاب أو التوتر.

بجعة سحاب

لتشجيع النظرة الإيجابية للصحة النفسية. تعتبر اللوحة الجدارية فريدة بشكل خاص لأنها تتناول موضوع الصحة النفسية بطريقة تجعل القضية بسيطة إلى حد ما وبالتالي يسهل التحدث عنها ، بدلاً من شيء يجب التكتم عنه.

قالت إحدى العاملات: "عندما رأيت البجعة ، تمنيت لو كنت طائرًا قادرًا على الطيران إلى بنغلاديش لرؤية ابنتي التي لم أرها منذ ثلاث سنوات".

من ناحية أخرى ، شعر العمال الآخرون بالإيجابية والانتعاش عندما رأوا اللوحة الجدارية أثناء المشي إلى العمل في الصباح الباكر أو بعد يوم طويل. "لست متأكدًا من فعلها ، لكن هذه اللوحة تجعلني سعيدًا في كل مرة أراها." قال العامل.

تحسين السلامة الهيكلية لمساكن العمالة

السلامة الهيكلية للمساكن بالغة الأهمية لصحة وسلامة العمالة. وقد برزت هذه القضية مع جائحة كوفيد-١٩، سواء بسبب المخاوف من انتشار الفيروس في المساكن المكتظة أو بسبب بقاء العمالة لساعات أطول في المساكن نتيجة للإغلاقات وحظر التجول. توفر المصانع أماكن سكن للعمالة المهاجرة أثناء عملها في الأردن، وتشكل جودة وسلامة هذه المساكن جزءًا كبيرًا من تجربة العمال والعاملات في الأردن. لا يمكن الفصل بين ظروف المعيشة في هذه المساكن وبين ظروف العمل في المصانع، إذ سيؤثر وجود مشكلات في ظروف إحداهما على الأخرى. بحسب إحصاءات أخيرة، يوجد نحو ٢٠٠ - ٣٠٠ مبنى سكنيا يضم عمالة مهاجرة في القطاع.

يغطى نطاق عمل برنامج "عمل أفضل - الأردن" حالة الظروف المعيشية في المساكن من خلال إجراء تقييمات وزيارات استشارية، السعي لتحسين ظروف المساكن من خلال الترويج لسلامة المباني السكنية وإعطائها الأولوية، تحسين قدرات المراقبة والالتزام بالمعايير، العمل مع أصحاب المصلحة لتعزيز قدراتها على تفتيش مساكن العمالة، ودعم جهود وضع إرشادات لمساكن العمالة.

في إطار تعزيز السلامة الهيكلية لمساكن العمالة في قطاع الألبسة في الأردن، وظف برنامج "عمل أفضل - الأردن" شركات استشارات هندسية لتقييم السلامة الهيكلية لمباني المساكن الحالية، تحديد مجالات التحسين، واقتراح مبادئ توجيهية لإنشاء المساكن في المستقبل. يهدف المشروع، وهو الان في مرحلته الثانية، إلى وضع مبادئ توجيهية لتقييم حالة المباني الحالية وتخفيف مواطن الخلل فيها بناءً على تدابير صحة وسلامة محددة، إلى جانب وضع لوائح تنظيمية لتصميم المساكن الجديدة مستقبلًا لضمان معالجة الأخطاء المحددة سابقًا، والتي قد تشكل عوامل خطر لصحة وسلامة العمالة.

تتضمن الأهداف الرئيسية للمشروع:

- رفع مستوى التوعية بين الجهات المالكة للمصانع بشأن متطلبات سلامة المباني النموذجية؛
- تقديم الإرشادات لتحديد أوجه القصور في السلامة ومستوى الخبرات المطلوبة للتصحيح؛
- تحديد متطلبات لوائح البناء الوطنية للمساكن؛
- تحديد مشكلات السلامة غير المشمولة في لوائح البناء الوطنية، مع الإشارة إلى الممارسات الدولية الفضلى.

التحول المسؤول لدفع الأجور رقميا

جرت العادة على أن تدفع أجور العمالة في قطاع صناعة الألبسة الأردني نقدًا، الأمر الذي بدأ في التغير خلال السنوات الأخيرة. سرع انتشار فيروس كوفيد-١٩ التحول إلى الأجور الرقمية في مختلف أنحاء الأردن، بما في ذلك قطاع صناعة الألبسة. قدمت عدة وزارات حكومية الدعم لهذا التحول، وسهلت تغييرات عدة في القوانين والتنظيمات تبني الدفع الرقمي. يتعاون برنامج "عمل أفضل - الأردن" /منظمة العمل الدولية مع تحالف "أفضل من النقد" ومقره الأمم المتحدة، والتعاون الإنمائي الألماني (GIZ) لدراسة تكاليف، منافع وعوامل تبني دفع الأجور رقميا في قطاع صناعة الألبسة. في شهر تشرين أول/أكتوبر الماضي، اجتمعت الجهات الممثلة لقطاع صناعة الألبسة، الحكومة، القطاع المالي، ومنظمات تنمية لتأكيد التزامها بتوسعة نطاق رقمنة الأجور للمساعدة في حماية حقوق العمالة.

أعلن خلال هذه الفعالية رفيعة المستوى، التي عقدت برئاسة البنك المركزي الأردني، عن إصدار تقرير جديد بعنوان "الأجور الرقمية المسؤولة لتعزيز العمل اللائق في الأردن" أعد بشراكة بين برنامج "عمل أفضل - الأردن"/منظمة العمل الدولية، التعاون الإنمائي الألماني، وتحالف "أفضل من النقد".

يتلقى شهريا ما يزيد عن ثلثي العمالة في قطاع صناعة الألبسة الأجور نقدًا، الأمر الذي قد يكلف المصانع ما يصل إلى ١,٠٠٠ دولار أميركي شهريًا، أي ما يعادل الراتب الشهري لـ ٤,٤ عامل/عاملة. لا تقتصر فائدة تسلم الأجور رقميًا على مساعدة الشركات في تحسين انتاجيتها، وكفاءة عملياتها وشفافيتها فحسب، بل يمثل أيضًا خطوة مهمة نحو زيادة استخدام الحسابات المالية وتعزيز القدرة المالية، إذ تعد هذه النقطة الأخيرة مهمة بصورة خاصة للعاملات اللواتي يشكل ٧٣٪ من القوى العاملة في قطاع الألبسة الأردني.

التقييم المستقل للأداء

بحلول ٢٠٢٢، يسعى برنامج "عمل أفضل - الأردن" إلى تسريع التحسينات في ظروف العمل وتنافسية الأعمال في قطاع صناعة الألبسة الأردني، والقطاع الصناعي المصدّر عمومًا. ويهدف البرنامج كذلك إلى تعزيز انتشار واستدامة الأثر من خلال تقوية قدرات أصحاب المصلحة الوطنية، عقد شراكات تشغيلية واستراتيجية جديدة، والإسهام في السياسات الوطنية. في ضوء ذلك، تنفذ تدخلات "عمل أفضل - الأردن" على مستوى المصنع، وعلى المستوى المؤسسي والسياسات العامة. على مستوى المصنع، تهدف التدخلات إلى وضع نموذج خدمة متكامل لتحسين ظروف العمل وتنافسية الأعمال. أما على المستوى المؤسسي والسياسات العامة، يعمل برنامج "عمل أفضل - الأردن" مع المكونات الثلاثية الوطنية (الحكومة، جهات العمل، والعمالة) لتوجيه وتعزيز القوانين المحلية والمؤسسات. يهدف تقييم الأداء المرحلي إلى تقييم أهمية البرنامج في السياقات الثقافية، الاقتصادية، والسياسية في الأردن، إلى جانب صلاحية تصميم البرنامج ومدى ملاءمته لأولويات وسياسات الحكومة المستضيفة وغيرها من أصحاب المصلحة الوطنية. يسعى التقييم إلى تحديد ما إذا كان البرنامج على المسار الصحيح نحو تحقيق أهدافه، تحديد التحديات والفرص ذات الصلة، وتحليل العوامل المحفزة لهذه التحديات والفرص. يشمل التقييم استراتيجيات البرنامج ونقاط الضعف والقوة في التنفيذ، ويحدد مجالات التحسين. أخيرًا، يوفر التقييم استنتاجات، دروس مستفادة، وتوصيات، ويقيم خطط البرنامج للاستدامة على المستويين المحلي والوطني وبين المنظمات المنفذة، إلى جانب تحديد خطوات تحسين الاستدامة. اعتمد التقييم منهجية تشاركية تتسم بالشفافية تضمنت مراجعة الوثائق، أعمال ميدانية بما في ذلك إجراء مقابلات، وجلسات نقاشية جماعية، نظمت عن بعد خلال جائحة كوفيد-١٩، بالإضافة إلى تحليلات بيانات كمية. بالمجمل، أجريت ٣٦ مقابلة شخصية: ٥ مقابلات مباشرة، و٣١ مقابلة عبر الإنترنت، ضمت ٨١ شخصًا (٥١ من الإناث و٣٠ من الذكور).

المنشورات

- سياسة الصحة النفسية في مكان العمل
- تقييم سريع لعمال/عاملات قطاع صناعة الألبسة في الأردن: كوفيد-١٩، الصحة النفسية وصوت العامل/العاملة
- الأجور الرقمية المسؤولة لتعز يز العمل اللائق في الأردن
- تعزيز السلامة الهيكلية لمساكن العمال في قطاع الألبسة في المملكة الأردنية الهاشمية – التقرير الاول
- تعزيز السلامة الهيكلية لمساكن العمال في قطاع الألبسة في المملكة الأردنية الهاشمية – التقرير الثاني
- تعزيز السلامة الهيكلية لمساكن العمال في قطاع الألبسة في المملكة الأردنية الهاشمية – التقرير الثالث
- استراتيجية النوع الاجتماعي لعمل أفضل/ الأردن:تقرير وتحديث حول مدى التقدّم المحرز ٢٠٢١
- التقييم المرحلي لبرنامج عمل أفضل – الأردن
- برنامج عمل أفضل-الأردن: نتائج مسوحات العمالة، المشرفين والمديرين -٢٠٢١

برنامج "عمل أفضل - الأردن" شراكة بين منظمة العمل الدولية ومؤسسة التمويل الدولية، ويجمع أصحاب/صاحبات المصلحة من جميع المستويات في صناعة الألبسة العالمية لتحسين ظروف العمل، تعزيز احترام حقوق العمال/العاملات، وتقوية القدرة التنافسية.
بدأ "عمل أفضل - الأردن" عملياته بطلب من الحكومتين الأردنية والأميركية منذ أكثر من 10 سنوات، وتقدّم برامجه القطرية تقارير عامة منتظمة تجمع مستجدات الصناعة وتسلط الضوء على نتائج واتجاهات عدم الامتثال من أجل زيادة الشفافية وإبلاغ الملاحظات إلى جمهور أوسع. لمزيد من المعلومات والتحديثات، نرجو زيارة الموقع الإلكتروني لبرنامج "عمل أفضل - الأردن".

يقوم برنامج عمل أفضل الأردن بتنفيذ أنشطته بدعم من الشركاء المانحين الرئيسيين التاليين:

Canada

This project is co-funded by the European Union

وزارة العمل
المملكة الأردنية الهاشمية

يتم توفير تمويل إضافي للعمل الأفضل "الاردن" على مستوى العالم من قبل حكومة كندا، الاتحاد االاوروبي و وزارة العمل الاردنية.
محتويات هذا المنشور هي من مسؤولية شركة العمل الافضل "الاردن" و لا تعكس هذه المواد بالضرورة وجهات نظر أو سياسات الجهات المانحة.

يندرج تمويل وزارة العمل الأمريكية تحت اتفاقية التعاون رقم IL-21187-10-75-K . في عام 2020 43% من إجمالي تكاليف البرنامج تم تمويلها بأموال اتحادية، ليصبح المجموع 679,792 دولاراً. لا تعكس هذه المواد بالضرورة وجهات نظر أو سياسات وزارة العمل الأمريكية، ولا يشير ذكر الأسماء التجارية أو المنتجات التجارية أو المنظمات إلى تأييد حكومة الولايات المتحدة لها. تم تمويل هذه المادة بدعم من الاتحاد الأوروبي. و محتوياتها هي مسؤولية عمل أفضل الأردن ولا تعكس بالضرورة وجهة نظر الاتحاد الأوروبي.